المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme
شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

01 et 02/03/2014

المساء
ALMASSAE

تقرير الخارجية الأمريكية يرسم صورة سوداء عن القضاء وحقوق الإنسان في المغرب

1/2311

عبد الصمد الزعلي

كشف تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لحقوق الإنسان صدر أمس أن خروقات حقوق الإنسان في المغرب لازالت على حالها، مشيرا إلى تسجيل حالات في هذا المجال. وأضاف التقرير أن الحكومة المغربية أو مؤسسة تابعة لها تورطت في قتل غير قانوني، حيث أوضح أنه في 30 يوليوز الماضي توفي موطن كونغولي رُمي به من شاحنة تابعة للشرطة المغربية المكلفة بحراسة الحدود كانت تقله إلى حدود الجزائرية، ولم تعرف بعد نتائج التحقيق حول مقتله.

وعرج التقرير على قضايا اختفاء منذ سنة 1970، لم تعرف طريقها إلى الحل أو يعرف مصير الضحايا.

كما سجل التقرير حالات تعامل لا إنساني، وتعذيب في حق عدد من السجناء، رغم أن الحكومة المغربية تنفي ذلك.

وأضاف التقرير أنه في سنة 2012 أشار المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى أنه لاحظ استمرار إساءة معاملة السجناء من طرف موظفي السجن، وأن السجانين يعلقون السجناء على أبواب الزنزانات، قبل ضربهم بالسياط على أقدامهم. وقال المجلس إن جميع السجون المغربية تعرف مثل هذه المعاملات باستثناء سجني الداخلة وإنزكان، حيث تم تسجيل حالات معزولة.

وأشار تقرير الخارجية الأمريكية لحقوق الإنسان إلى أنه توصل بتقرير يفيد أن قوات الأمن تورطت في تعذيب سجناء كانوا تحت وصايتها. وأضاف أن الحكومة المغربية لم ترد على ما ورد في تقرير المجلس.

كما سجل التقرير أن المبعوث الأممي لمناهضة التعذيب أوضح في تقريره أنه توصل بحالات حقيقية وشهادات تثبت تعرض الموقوفين لضغط نفسي وجسدي خلال الاستنطاقات.

من جهة أخرى أورد التقرير أن قوات الأمن المغربية استعملت القوة المفرطة لتفريق مظاهرات سلمية نظمت من طرف حركة 20 فبراير، ومن طرف معطلين من حاملي الشواهد.

قضية البيدوفلي الإسباني أخذت أيضا حيزا هاما من تقرير الخارجية الأمريكية. إذ أشار التقرير إلى أن قوات الأمن استعملت القوة المفرطة في حق المتظاهرين ضد منح العفو الملكي للبيدوفيلي الإسباني.

وأشار التقرير إلى أن ناشطين في المجتمع المدني أكدوا أن التعذيب لازال معتمدا في دوائر ومقرات الشرطة المغربية في مدينة «تمارة»، حيث لازالت هناك زنازن الاعتقال.

تتمة ص 6

عبد الصمد الزعلي

تتمة ص 1

كما سجل التقرير أن هناك حالات موثقة أرغم فيها القضاة المغاربة المغتصبين على الزواج من ضحاياهم تحت بنود قانون الأسرة، وهو ما جعل غالبية حالات الزواج هذه تنتهي بانتحار الضحايا. أما السجون المغربية فهي بعيدة كل البعد عن أن تتوفر فيها شروط ومواصفات السجون، حسب القانون الدولي، يضيف التقرير، مشيرا إلى أن هذه السجون مكتظة، وغير نظيفة، وأن التغذية فيها غير كافية للسجناء، مشيرا إلى أنه لا وجود لمعلومات تؤكد أنها تتوفر على مياه صالحة للشرب.

وأوضح التقرير أنه تم تسجيل حالات لجرائم تورطت فيها عناصر من الأمن، لكن الحكومة المغربية لم توفر دلائل رسمية على أن هؤلاء تمت معاقبتهم. وسجل التقرير أن الاعتقال التعسفي منتشر بشكل كبير، إذ أن الأمن المغربي يعتقل بكل حرية الناس، ويقودهم إلى مقراته، حيث يستجوبهم ويطلق سراحهم دون توجيه التهم إليهم. أما الاعتقال الاحتياطي فيتجاوز سبعة شهور، في الوقت الذي تدعي الحكومة المغربية بأنه لا يجب أن يتجاوز شهرين.

ونقل التقرير أن المغرب لا يعترف بشيء اسمه «معتقل سياسي»، ويعامل كل السجناء على أنهم سجناء اتهموا أو حكموا تحت بنود القانون الجنائي.

وبخصوص حرية الصحافة يقول التقرير إن المغرب يلجأ إلى القانون الجنائي لقمع حرية الصحافة ومحاكمة الصحافيين، مشيرا إلى وجود 45 صحافيا يواجهون القانون الجنائي.

وأشار التقرير إلى أن الصحافيين المغاربة يتعرضون للمضايقات وتشويه سمعتهم عبر إشاعات تخص حياتهم الخاصة، مضيفا أن المغرب قليلا ما يمارس الرقابة على الصحافة المحلية، لكنه يلجأ إلى التضييق عليها عبر طرق أخرى.

أما الفساد فيتمتع بالحماية الكبرى، حسب التقرير، الذي أشار إلى أنه بالرغم من تورط مسؤولين في قضايا الفساد العام لم يتم تطبيق القانون عليهم.

Conseil national des droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE

تقرير الخارجية الأمريكية يرسم صورة سوداء عن القضاء وحقوق الإنسان في المغرب

1/2311

عبد الصمد الزعلي

كشف تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لحقوق الإنسان صدر أمس أن خروقات حقوق الإنسان في المغرب لازالت على حالها، مشيرا إلى تسجيل حالات في هذا المجال. وأضاف التقرير أن الحكومة المغربية أو مؤسسة تابعة لها تورطت في قتل غير قانوني، حيث أوضح أنه في 30 يوليوز الماضي توفي موطن كونغولي رُمي به من شاحنة تابعة للشرطة المغربية المكلفة بحراسة الحدود كانت تقله إلى حدود الجزائرية، ولم تعرف بعد نتائج التحقيق حول مقتله.

وعرج التقرير على قضايا اختفاء منذ سنة 1970، لم تعرف طريقها إلى الحل أو يعرف مصير الضحايا.

كما سجل التقرير حالات تعامل لا إنساني، وتعذيب في حق عدد من السجناء، رغم أن الحكومة المغربية تنفي ذلك.

وأضاف التقرير أنه في سنة 2012 أشار المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى أنه لاحظ استمرار إساءة معاملة السجناء من طرف موظفي السجن، وأن السجانين يعلقون السجناء على أبواب الزنزانات، قبل ضربهم بالسياط على أقدامهم. وقال المجلس إن جميع السجون المغربية تعرف مثل هذه المعاملات باستثناء سجني الداخلة وإنزكان، حيث تم تسجيل حالات معزولة.

وأشار تقرير الخارجية الأمريكية لحقوق الإنسان إلى أنه توصل بتقرير يفيد أن قوات الأمن تورطت في تعذيب سجناء كانوا تحت وصايتها. وأضاف أن الحكومة المغربية لم ترد على ما ورد في تقرير المجلس.

كما سجل التقرير أن المبعوث الأممي لمناهضة التعذيب أوضح في تقريره أنه توصل بحالات حقيقية وشهادات تثبت تعرض الموقوفين لضغط نفسي وجسدي خلال الاستنطاقات.

من جهة أخرى أورد التقرير أن قوات الأمن المغربية استعملت القوة المفرطة لتفريق مظاهرات سلمية نظمت من طرف حركة 20 فبراير، ومن طرف معطلين من حاملي الشواهد.

قضية البيدوفلي الإسباني أخذت أيضا حيزا هاما من تقرير الخارجية الأمريكية. إذ أشار التقرير إلى أن قوات الأمن استعملت القوة المفرطة في حق المتظاهرين ضد منح العفو الملكي للبيدوفيلي الإسباني.

وأشار التقرير إلى أن ناشطين في المجتمع المدني أكدوا أن التعذيب لازال معتمدا في دوائر ومقرات الشرطة المغربية في مدينة «تمارة»، حيث لازالت هناك زنازن الاعتقال.

تتمة ص 6

Conseil national des droits de l'Homme
www.cndh.org.ma

3/1307

أزيد من 12 طلب تسوية لوضعية المهاجرين بالمغرب

أفاد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، إدريس اليزمي، أمس الجمعة بالرباط، بأن مجموع طلبات التسوية لوضعية المهاجرين في وضعية غير قانونية المقدمة لدى اللجان المحلية منذ 2 يناير إلى غاية 26 فبراير من السنة الجارية بلغ 12 ألف و34 طلبا.

وأبرز اليزمي، خلال افتتاح الدورة السادسة العادية للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أن عدد بطائق الإقامة المسلمة للأجانب الذين قبلت طلباتهم بلغ حوالي 100 بطاقة.

وأشار إلى أنه بعد خلق لجنة لدراسة طلبات اللجوء المعترف بها من طرف مكتب مفوضية الأمم المتحدة للاجئين وافتتاح مكتب للاجئين وعديمي الجنسية تابع لوزارة الخارجية، تمت دراسة 545 ملفا من أصل 853 وأنه تم إلى حدود 14 فبراير الجاري سحب 428 بطاقة لاجئ من مكتب اللاجئين وعديمي الجنسية و204 بطاقة إقامة من المديرية العامة للأمن الوطني.

Conseil national des droits de l'Homme

1/7165

الخارجية الأمريكية تشيد بالمجلس الوطني لحقوق الإنسان

أكدت الخارجية الأمريكية، في تقريرها السنوي حول حقوق الإنسان في العالم برسم سنة 2013، أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان تنظر إليه المنظمات غير الحكومية على أنه هيئة تمتع ب«المصداقية»، وتقوم ب«عمل استباقي».

وأبرز التقرير الذي نشر اليوم الخميس بواشنطن، أن «غالبية المنظمات غير الحكومية والعموم ينظرون إلى المجلس الوطني لحقوق الإنسان على أنه هيئة تتمتع بالمصداقية، وتقوم بعمل استباقي من أجل حماية حقوق الإنسان، وتنخرط في معالجة الحالات الفردية».

وكانت الولايات المتحدة قد أشادت، في شتنبر الماضي، بالتقرير الذي أعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والذي يهدف إلى تحسين الإطار القانوني في أربعة مجالات، تتعلق باللاجئين وطالبي اللجوء والمقيمين دون وضع قانوني للهجرة، والاتجار في البشر والمهاجرين الشرعيين».

وأبرزت الخارجية الأمريكية أيضا حرية التنقل التي يتمتع بها المواطنون المغاربة فوق مجموع التراب الوطني، مؤكدة أن السلطات المغربية «تحترم هذا الحق» تماشيا مع مقتضيات الدستور.

وعلى صعيد آخر، أكدت الخارجية الأمريكية أن السلطات المغربية «تحترم حرية تجمع العمال، وحقهم في إجراء مفاوضات جماعية».

كما أبرزت الخارجية الأمريكية حرية التنقل التي يتمتع بها المواطنون المغاربة فوق مجموع التراب الوطني، مؤكدة أن السلطات المغربية «تحترم هذا الحق» تماشيا مع مقتضيات الدستور، وتواصل «تشجيع الصحراويين المغاربة على العودة إلى وطنهم الأم، عبر وضع جميع وثائق السفر اللازمة رهن إشارتهم»، مشيرا في هذا الصدد إلى أنه «لم يتم حرمان أي صحراوي من حرية التنقل».

وبخصوص حماية حقوق اللاجئين، أكد تقرير الخارجية الأمريكية على تعاون المغرب مع المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة من خلال «تأمين حماية ومساعدة الأشخاص المرحلين واللاجئين وطالبي اللجوء، وآخرين».

وذكر التقرير، في هذا السياق، بأن الحكومة المغربية كانت قد أقرت بضرورة وضع مساطر ملائمة لطالبي اللجوء، تماشيا مع توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وكانت الخارجية الأمريكية قد أشادت، في شتنبر الماضي، بمبادرة جلالة الملك محمد السادس الرامية إلى إصلاح منظومة الهجرة ومنح اللجوء «بناء على مقاربة أكثر عدالة ونجاعة»، تماشيا مع توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وكان جلالة الملك قد أعطى تعليماته السامية للحكومة من أجل الشروع، دون تأخير، في بلورة وتنفيذ استراتيجية ومخطط عمل بغية صياغة سياسة شاملة في مجال الهجرة.

Conseil national des droits de l'Homme

1-2/4315

واشنطن ترصد الإخفاقات الحقوقية لبنكيران

خلصت الخارجية الأمريكية في تقريرها حول حقوق الإنسان، إلى تناقض عمل حكومة بنكيران ، معتبرة أنه في الوقت الذي يتضمن فيه الدستور الجديد مقتضيات قوية،فإن الحكومة لم تتمكن من ترجمة ذلك بتحسين الممارسات على الأرض الواقع .

وأوضح التقرير الصادر أول أمس (الخميس) أن المغاربة يمارسون حقهم في التظاهر بالشوارع، لكن ذلك « لم يمنع الشرطة من استخدام العنف لتفريق المتظاهرين»، كما لم يمنع القضاء من إعمال قوانين «تقمع حرية التعبير ولم تتراجع بعد على ضوء الدستور الجديد».

ولم تترد الخارجية الأمريكية في تخصيص جزء مهم من تقريرها لما أسمته «سلوك الشرطة والتعذيب ونظام العدالة الجنائية»، وقفت من خلاله على استمرار المحاكم في فرض أحكام الإعدام، مسجلة أنه «لم يتم إعدام أحد في المغرب منذ مطلع التسعينات».

وأرجع التقرير سبب اكتظاظ السجون المغربية إلى الاستعمال المفرط لآلية الاعتقال الاحتياطي، مسجلا أن مشكلة كثرة النزلاء تزداد تفاقما بسبب لجوء القضاة إلى الاعتقال الاحتياطي في حالات كثيرة.

كما أشار التقرير الأمريكي إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان قدم تقريرا «رائداً» عن المؤسسات الاستشفائية الخاصة بمعالجة الأمراض العقلية والنفسية، ينتقد فيه أوجه قصور المؤسسات المذكورة، معتبرا أنه رغم الحماية، التي يوفرها الدستور للحق في تكوين الجمعيات، فإن السلطات الحكومية تعرقل مسار الاعتراف القانوني بها ، مما يعيق حريتها في العمل، خاصة في مجالات الدفاع عن حقوق بعض الأقليات، والمهاجرين القادمين من جنوب الصحراء، وخريجي الجامعات العاطلين عن العمل، والجمعيات الخيرية والثقافية والتربوية.

ياسين قُطيب

التتمة في الصفحة 2

واشنطن ترصد الإخفاقات الحقوقية لبنكيران

(تتمة الصفحة 1)

اعتبرت الوثيقة الحقوقية أن الدستور الجديد يضمن المساواة للمرأة، وذلك «في نطاق أحكامه و باقي قوانين المملكة وهويتها الوطنية»، مسجلة أن التعديلات الكبيرة، التي أدخلت على مدونة الأسرة المغربية سنة 2004، أفضت إلى رفع سن الزواج من 15 إلى 18 عاماً وتحسين حقوق المرأة في الطلاق وحضانة الأطفال. لكن «مع المحافظة على أحكام تمييزية تجاه المرأة، خاصة المتعلقة منها بالميراث وحق الزوج في تطليق زوجته بشكل أحادي».

كما وقف التقرير على التناقض الحاصل بين حظر عمل الأطفال تحت سن 15 عاماً و ما يقع داخل سوق الشغل المغربية، إذ يعمل آلاف الأطفال أغلبهم من عاملات المنازل، وأن انحسار الظاهرة في السنين الأخيرة لم يمنع فتيات دون العاشرة في العمل بالمنازل لمدة تصل 12 ساعة يوميا مقابل أجر هزيل يبلغ 11 دولاراً في الشهر.

كما وقف التقرير على أن مدونة الشغل المغربية تستبعد الخادمات من نطاق تدابير الحماية التي توفرها، ومنها الحد الأدنى للأجر، والحدود المفروضة على ساعات العمل، ويوم العطلة الأسبوعية.

ياسين قُطيب

Conseil national des droits de l'Homme
www.cndh.org.ma

كشف أن عدد طلبات التسوية لوضعية المهاجرين غير القانونيين بلغت 12 ألف طلب ما بين يناير وفبراير

اليزمي: العنف ضد النساء انتهاك ممنهج لحقوق نصف ساكنة المغرب وهذا أمر غير مقبول

2/9644

الرباط- عبد الحق أبو ياسر

■ وصف إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ممارسة العنف ضد النساء، بأنه "انتهاك ممنهج لحقوق نصف ساكنة المغرب"، (50،9 في المائة، بعدد يصل إلى 16،5 مليون نسمة سنة 2012). واعتبر اليزمي خلال افتتاح الدورة السادسة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس الجمعة بالرباط، استخدام العنف ضد المرأة أمرا "غير مقبول"، داعيا إلى تجند الجميع من أجل مناهضة كافة أشكاله، والقضاء على كل ما من شأنه أن يشكل انتهاكا لحقوق النساء.

واستحضر اليزمي في سياق حديثه عن ظاهرة العنف ضد النساء، نتائج البحث الوطني الأخير حول انتشار هذه الظاهرة بالمغرب، الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط، والذي خلص إلى أن حوالي 63 في المائة من النساء البالغات، تتراوح أعمارهن بين 18 و64 سنة، مورس عليهن نوع من أنواع العنف، حيث أكد اليزمي في هذا الصدد، على أهمية مشروع مذكرة للمجلس بشأن "مشروع القانون الخاص بمناهضة العنف ضد النساء"، والتي تندرج في إطار اضطلاع المجلس الوطني لحقوق الإنسان باختصاصاته في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، كما تمثل مساهمة منه في النقاش الدائر حاليا حول مناهضة العنف ضد النساء، يضيف اليزمي.

وتتضمن المذكرة، بحسب رئيس المجلس، جملة من الملاحظات والتوصيات تهم أساسا الإطار المعياري الذي يجدر اعتماده في إعداد القانون والتعريف الدقيق للعنف و أنماطه وكذا جملة من التدابير الدقيقة ذات الصلة بالجوانب الحمائية والزجرية وجبر ضرر الضحايا، وتدابير أخرى ذات طبيعة وقائية تهم الجوانب التربوية والتعليمية لتغيير السلوكات والعقليات من جهة، وتلك المتعلقة بوسائل الإعلام والمندرجة في اختصاصات الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، والهادفة إلى محاربة الصور النمطية تجاه النساء.

إلى ذلك، كشف اليزمي في اللقاء ذاته، أن مجموع طلبات التسوية لوضعية المهاجرين في وضعية غير نظامية المقدمة لدى اللجان المحلية منذ 2 يناير إلى غاية 26 فبراير الماضي بلغ 12034 طلبا وبلغ عدد بطائق الإقامة المسلمة للأجانب الذين قبلت طلباتهم حوالي 100 بطاقة.

وفي نفس المنحى، أفاد اليزمي، أنه وبعد خلق لجنة لدراسة طلبات اللجوء المعترف بها من طرف مكتب مفوضية الأمم المتحدة للاجئين وافتتاح مكتب للاجئين وعديمي الجنسية تابع لوزارة الخارجية تمت دراسة 545 ملفا من أصل 853، موضحا أنه إلى حدود 14 فبراير الماضي تم سحب 428 بطاقة لاجئ من مكتب اللاجئين وعديمي الجنسية و 204 بطائق إقامة من الإدارة العامة للأمن الوطني.

Conseil national des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

العلم

4/22843

العدد 22843

تقرير جديد للخارجية الأمريكية يشرح أوضاع حقوق الإنسان في المغرب

إشادة بجهود المغرب في قضايا الهجرة وحرية التنقل وحق العودة للصحراويين والتعاون في حماية حقوق اللاجئين والنازحين

اكتظاظ في السجون وقمع للمظاهرات واعتقالات تعسفية وتضييق على حرية الصحافة والصحافيين واغتصاب للأطفال والنساء واستشراء لظاهرة الرشوة

أكد تقرير للخارجية الأمريكية عن حقوق الإنسان أنه رغم منع القانون والدستور لبعض الممارسات المخالفة لحقوق الإنسان، فإن هناك بعض الأعمال غير المشروعة التي تقودها السلطات المغربية، خصوصا في السجون، حيث مازال النزلاء يتعرضون لبعض أنواع التعذيب والضرب من طرف الحراس والموظفين.

وأشار التقرير، الذي صدر الخميس، استنادا إلى تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان أن ممارسات لا إنسانية تعرفها السجون المغربية في خرق سافر للقانون وحقوق الإنسان، موضحا أنه أيضا خلال مرحلة الحراسة النظرية والاعتقال الاحتياطي يتعرض المتهمون لشتى أنواع التنكيل والتعذيب. ورغم مطالبات الدفاع بإجراء خبرات طبية، فإن ذلك يرفض أو لا يؤخذ بعين الاعتبار.

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يقوم بجهود كبيرة في مجال تطوير حقوق الإنسان

وتحدث التقرير عن العنف الذي تستعمله القوات العمومية في قمع المظاهرات والوقفات الاحتجاجية، مشيرا إلى المظاهرة التي تم تنظيمها ضد المغتصب الإسباني، الذي تم إطلاق سراحه.

وأكد التقرير أن السجون المغربية تعرف اكتظاظا كبيرا وتغيب فيها أدنى الشروط الصحية والغذائية وأن السجناء يتم إيقاؤهم في مساحات ضيقة جدا.

وبخصوص الاعتقالات التعسفية، تحدث التقرير عن كون السلطات الأمنية تعمد إلى اعتقال الأشخاص دون الإدلاء بهويتهم ويتم اقتيادهم إلى مخافر الشرطة في إطار الحراسة النظرية التي غالبا ما تتعدى الوقت اللازم في خرق سافر للقانون، مشيرا إلى أن أغلب المحاكمات تتم بناء على محاضر الضابطة القضائية والتي تكون مخالفة للوقائع ويتم فيها استغلال جهل وأمية المعتقل ليتم الزج به في السجن بناء على وقائع يجهلها.

ورغم أن التقرير قد أشار إلى أن هناك تضييقا على الصحافة وحرية الرأي مبرزا المحاكمات والمتابعات في حق بعض الصحافيين إلا أنه في المقابل، أشاد بحرية التنقل التي يتمتع بها المواطنون المغاربة فوق مجموع التراب الوطني، مؤكدا أن السلطات المغربية تحترم هذا الحق تماشيا مع مقتضيات الدستور.

وأكد التقرير جهود المغرب في تشجيع الصحراويين المغاربة على العودة إلى وطنهم الأم، عبر وضع جميع وثائق السفر اللازمة رهن إشارتهم، وأنه لم يتم حرمان أي صحراوي من حرية التنقل.

وأبرز التقرير التعاون الكبير بين المغرب ومفوضية اللاجئين الأممية لتأمين حماية ومساعدة الأشخاص المرحلين واللاجئين وطالبي اللجوء وآخرين، مشيرا إلى المساطر التي وضعت والتي تمت ملاءمتها مع توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأشادت الخارجية الأمريكية أيضا بالتقرير الذي أعده المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والذي يهدف إلى تحسين الإطار القانوني في أربعة مجالات متعلقة باللاجئين وطالبي اللجوء والمقيمين دون وضع قانوني للهجرة والاتجار في البشر والمهاجرين الشرعيين، كما أكدت أن السلطات المغربية تحترم تجمع العمال، وحقهم في إجراء مفاوضات جماعية، مشيرة إلى أن المجلس مؤسسة ذات مصداقية.

وذكرت الخارجية الأمريكية في ذات التقرير أن عددا كبيرا من المؤسسات والقطاعات أجابت عن أسئلتها، وقدمت إحصائيات أسهمت في تحسين مستوى التفاصيل المقدمة في التقرير هذه السنة.

وأكد التقرير أن هناك عدة حالات للاغتصاب يتعرض لها الأطفال والنساء، لكن العقوبات غالبا ما تكون غير متوافقة مع الفعل المرتكب، وأن هناك نوعا من التساهل للسلطات مع هذه الوقائع الإجرامية.

وتحدث التقرير عن ظاهرة تشغيل الأطفال، التي مازالت منتشرة بشكل صارخ، مشيرا إلى أن السلطات المكلفة بالتفتيش لا تستطيع القيام بمهامها على أحسن وجه خصوصا في المنازل والورشات الصغيرة، وأنه رغم انضمام المغرب وتوقيعه على عدة معاهدات دولية، فإن هذه الظاهرة مازالت منتشرة بكثرة.

وبخصوص الرشوة، أورد التقرير معطيات عن هذه الآفة، المنتشرة بكثرة في الإدارات العمومية، مبرزا بعض الهفوات التي تعتري محاربتها خصوصا في ما يتعلق بحماية الشهود المرتبطين ببعض الوقائع.

Conseil national des droits de l'Homme
www.cndh.org.ma

الشرق الأوسط
ASHARQ AL-AWSAT
جريدة العرب الدولية

8/12877

رئيسه يدعو الحكومة والبرلمان إلى الانتظام في إحالة القوانين إليه لدراستها

دبلوماسي أميركي يقر بمصداقية مجلس حقوق الإنسان المغربي

الرباط: لطيفة العروسي

قال ماثيو لوسنهوب القائم بالأعمال بالسفارة الأميركية في الرباط إن المغرب «قام بخطوات إيجابية كبيرة عام 2013، في مجال تعزيز حقوق الإنسان»، مشيرا إلى التزام الحكومة المغربية بإصلاح سياستها حول الهجرة، والدور المتنامي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بوصفه مدافعا ذا مصداقية واستباقية لحماية حقوق الإنسان وجبر الضرر.

وأوضح لوسنهوب، في بيان أصدرته أول من أمس السفارة الأميركية في الرباط بمناسبة إصدار الخارجية الأميركية لتقريرها السنوي حول ممارسات حقوق الإنسان في العالم، أن بلاده تتطلع إلى «الجهود المستمرة للحكومة المغربية في مجالات أخرى، بما في ذلك ضمان الحق في حرية التعبير وتكوين الجمعيات».

وأشار الدبلوماسي الأميركي إلى أن «المغرب حقق إنجازا آخر في مجال حقوق الإنسان، ويتعلق بإلغاء المادة 475 من قانون العقوبات، بيد أنه لم يجر إدراجه في هذا التقرير، ولكن سيجري التطرق إليه في تقرير العام المقبل»، مشيرًا إلى أن الأمر له علاقة فقط بالتوقيت والمواعيد السنوية لتقديم هذا التقرير، ولا ينتقص بأي شكل من الأشكال من الأهمية التي نوليها لالتزام المغرب بحماية النساء والعمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين.

وكان البرلمان المغربي قد صادق في 23 يناير (كانون الثاني) الماضي على إلغاء المادة 475 من القانون الجنائي التي كانت تتيح لمن غرر بفتاة قاصر الزواج بها للإفلات من العقاب، وذلك تحت ضغط كبير من الجمعيات الحقوقية المحلية والدولية.

ونوه لوسنهوب بتعاون المؤسسات الحكومية في إنجاز التقرير، وقال «نحن نقدر تعاون ودعم الحكومة المغربية الوثيق خلال صياغة تقرير حقوق الإنسان لعام 2013. فمجموعة واسعة من الوزارات والدوائر الحكومية أجابت عن الأسئلة، وقدمت إحصاءات ساعدت على تحسين مستوى التفاصيل المعروضة في التقرير لهذا العام».

وذكر المسؤول الأميركي بأن الولايات المتحدة والمغرب يجمعهما حوار طويل حول حقوق الإنسان. وهو ما أشار إليه الملك محمد السادس والرئيس أوباما في بيانهما عقب اللقاء الذي جمعهما في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي، وأضاف أن البلدين ملتزمان بتعميق الحوار المستمر بينهما في مجال حقوق الإنسان، الذي كان آلية منتجة وقيمة لتبادل الآراء والمعلومات.

وفي موضوع ذي صلة، دعا إدريس اليزمي، رئيس المجلس المغربي لحقوق الإنسان، الحكومة والبرلمان إلى إحالة مشاريع ومقترحات القوانين المعدة من قبلهما بشكل منتظم على مؤسسته، من أجل دراستها وتقديم ما يلزم من مقترحات بشأنها.

وأوضح اليزمي الذي كان يتحدث أمس في افتتاح الدورة السادسة العادية للمجلس، أن المجلس سيواصل من موقعه كمؤسسة وطنية مستقلة وبمقاربة تشاركية ومندمجة رفع التحديات المطروحة بشأن رفع جودة وملاءمة المنظومة القانونية للبلاد مع مقتضيات الدستور وأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، كما أن المجلس يتطلع إلى تمتين التفاعل الإيجابي مع المؤسستين التشريعية والتنفيذية، بشأن مشاريع القوانين المعروضة للنقاش، أو التي ستعرض خلال الدورة التشريعية المقبلة وذات الصلة بالحقوق والحريات الأساسية للمواطنين، ومن بينها مشروع مدونة الصحافة، والحق في الحصول على المعلومة، والطب الشرعي، والأمراض العقلية، والعمال المنزليين.

ونوه اليزمي بإحالة الحكومة والبرلمان بعض مشاريع النصوص القانونية التي سبقت دراستها وتقديم المشورة بصددها، ويتعلق الأمر بمسودتي مشروعي القانونين التنظيميين بشأن المجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة.

وقال اليزمي إن المجلس سيواصل مجهوده الفكري والعلمي للمساهمة في تفعيل الدستور لأن الكثير من مقتضياته ما زالت بحاجة إلى تعميق التفكير وإذكاء الوعي بصددها، وعلى رأسها المقتضيات المتعلقة بالديمقراطية التشاركية والحق في تقديم العرائض والمبادرة التشريعية والأدوار المنوطة بالمجتمع المدني ومؤسسات الحكامة الجيدة.

وسينكب المجلس خلال هذه الدورة على دراسة المذكرات التي أعدها بالإضافة إلى تقديم آرائه الاستشارية بشأن عدد من القوانين الهامة، ويتعلق الأمر بمشروع مذكرة حول القانون الخاص بمناهضة العنف ضد النساء، ومشاريع مذكرات بشأن حرية الجمعيات، ومسطرة العفو، والعقوبات البديلة. كما ستتدارس الدورة مشروعي مذكرتين تكميليتين بشأن القانون التنظيمي بمثابة النظام الأساسي للقضاة، ومشروع القانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية بالإضافة لخلاصات دراسة بشأن حرية التجمع والتظاهر السلمي.

Conseil national des droits de l'Homme

EL ASSIMA Post
العاصمة
■مدير النشر: علي لبلي ■العدد: 33 ■الإثنين 07 محرم 1435 الموافق 11 نونبر 2013 يومية شاملة ■ملف العدد

المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

التقرير الأميركي حول حقوق الإنسان في المغرب.. إيجابيات وسلبيات وتعثرات

الرباط: يوسف لخضر

وقف التقرير الذي أصدرته وزارة الخارجية الأميركية، أول أمس (الخميس) بشكل مفصل على التطورات والتغيرات التي شهدها المغرب خلال العام الماضي، والذي وصف الوضعية فيه بالجيدة أحيانا، وبالسيئة أحيانا أخرى، وأورد إيجابيات وسلبيات، فيما يخص احترام الحقوق العالمية، والذي تضمنتها الاتفاقيات الدولية.

وتضمن الجزء الخاص بالمغرب سبعة أقسام، بما فيها سلامة الأشخاص واحترام الحريات المدنية واحترام الحقوق السياسية، بما فيها حق المواطنين في تغيير حكومتهم، والفساد وانعدام الشفافية في الحكومة والموقف الحكومي فيما يتعلق بالتحقيق في الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان والتمييز والإساءة والاتجار بالأشخاص وحقوق العمال.

بخصوص انتهاك حق الحياة، أورد التقرير أنه في 30 يوليوز الماضي ارتكبت الحكومة عمليات تعسفية غير قانونية، وتوفيت إثر بعض الممارسات مواطنة كونغولية اسمها "توسان البكس"، وذلك بستة أيام بعد أن تم نقلها إلى الحدود الجزائرية، ولم يتلو ذلك أي تحقيق من طرق السلطات المغربية.

أما ما فيما يخص الاختفاء القسري، فالحكومة أقرت أنها تستعمل القانون في هذا الصدد، وتنفي وجود حالات لذلك خلال العام الماضي، وبخصوص حالات الاختفاء العالقة والتي يعود تاريخها إلى عام 1970 و1980، فقد عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان على فتح التحقيق في هذه الملفات وأوصى بتعويض عائلات الضحايا عبر توفير الرعاية الصحية والتوظيف.

وأشار التقرير إلى أن الحكومة دفعت خلال عام 2012 مبلغا قدره 43 مليون درهم لـ345 مستفيدا، وواصل المجلس أنشطته عبر دعم مشاريع جبر الضرر الجماعي ودعم أكثر من 103 مشروع، لكن ما أثاره هو أن منطقة الصحراء لم تستفد من هذه المشاريع، خصوصا أن هناك مطالب وملفات واردة على المجلس الوطني لحقوق الإنسان من هناك.

وعلى الرغم من أن الدستور المغربي والقانون يحظر ممارسات التعذيب، وتفي الحكومة لاستخدامها للتعذيب، فقد أكد التقرير أن ممارسات وثقت وطالت العديد من السجناء والمعتقلين.

وأورد التقرير الأميركي، الذي من المنتظر أن يخلق ردود فعل كبيرة من مختلف دول العالم، أن المجلس الوطني أشار إلى استمرار الانتهاكات من قبل موظفي السجون في المغرب خلال عام 2012، بما فيها ضرب السجناء بالعصي وخراطيم المياه والوخز بالإبر والركل وخلع الملابس، إضافة إلى استخدام لغة الشتائم، وأضاف التقرير أن هذه الممارسات طالت العديد من السجون التي زارها وفد من المجلس الوطني ما عدا إنزكان والداخلة، ورغم ورود كل هذه الاتهامات لم ترد الحكومة على ذلك.

وفي غشت الماضي، استعملت السلطات القوة المفرطة، خصوصا الاحتجاجات التي كانت ضد العفو الذي منح لمتهم باغتصاب أطفال في المغرب، وأشار التقرير إلى أن الحكومة لم تسمح لمراقبي حقوق الإنسان غير الحكومية بالقيام بزيارات إلى السجون.

أما في الجزء الثاني الخاص باحترام الحقوق المدنية، بما فيها حرية التعليم، أشار التقرير إلى أن التعبير وحرية الصحافة عرفت في السنة الماضية انخفاضا في عدد الملفات التي تم توجيه الاتهامات فيها للصحافيين، وأضاف أن السلطات تستخدم القانون لتقييد حرية التعبير، ووجهت اتهامات جنائية ومدنية لـ 45 صحافيا.

واعتبر التقرير، أن قانون مكافحة الإرهاب وقانون الصحافة يشتملان على أحكام تؤدي إلى السجن وفرض غرامات مالية على الصحافيين والناشرين الذين ينتهكون القيود المتعلقة بالقذف والسب والتشهير، وهو ما شكل عائقا أمام تطور الصحافة المستقلة، وأوردت أن حالة الصحافي علي أنوزلا مدير موقع "لكم" خير مثال، تحت طائلة نشر تقارير غير دقيقة، على الرغم من أن العديد من وسائل الإعلام الأخرى نشرت التقارير نفسها، لكنها لم تلق العقوبات ذاتها.

واعتبر التقرير الأميركي، أن الحرية الثقافية والأكاديمية غير مكفولة في المغرب، إذ تمنع السلطات الأنشطة والندوات التي تناقش الملكية والإسلام ومؤسسات الدولة والوضع في الصحراء، في المقابل تتساهل بشكل عام مع الأنشطة السياسية والدينية التي تنظم داخل الحرم الجامعي.

وأشاد التقرير الأميركي بالسلطات المغربية لكونها تحترم حرية التنقل الداخلية، على الرغم من التشديد الذي تشهده بعض المناطق الحساسة عسكريا بما في ذلك المنطقة المنزوعة السلاح في الصحراء.

وأضاف التقرير، أن حق السفر إلى الخارج لم يتم انتهاكه، إذ يتم توفير إمكانية الحصول على إذن خطي من أي قطاع، وأشاد بدعم الحكومة لحق عودة اللاجئين الصحراويين، دون أن تسجل أي حالة منع من السفر.

وفي جانب الحقوق السياسية، قال التقرير إن حق تغيير الأحكام الدستورية غير مكفول للمواطنين، ورغم أن الدستور تضمن عدة تغييرات، خصوصا توزيع السلط، بيد أن الدستور الجديد أعطى للملك حق حل البرلمان بتشاور مع رئيس الحكومة، إلا أن التقرير أشار إلى أن هذا التقسيم في السلط ظل غير واضح، حيث تبقى المسائل المتعلقة بالأمن والسياسة الاستراتيجية والدين من اختصاص الملك، عبر ترأسه للمجلس الأعلى للأمن ومجلس العلماء، في حين اعتبرت الغالبية العظمى من المراقبين الذين واكبوا الانتخابات الأخيرة أنها كانت ذات مصداقية وخالية من المخالفات.

وانتقد التقرير عدم تنفيذ الحكومة للعقوبات الجنائية بخصوص ملفات الفساد، بل أشار إلى أن بعض المسؤولين يشاركون في الممارسات الفاسدة ويساعدون على الإفلات من العقاب، وأضاف المصدر أن الفساد مستشري في السلطة التنفيذية خاصة الشرطة، إضافة إلى السلطة التشريعية والقضائية، وأورد بعض الملاحقات البارزة بخصوص ملفات الفساد، منها ملف المدير العام لمكتب الوطني للمطارات عبد الحنين بنعلو، والذي حكم بخمس سنوات سجنا بتهمة اختلاس المال العام، ويرى المراقبون أن الفساد لا يزال يشكل أكبر عائق، خصوصا إذا انتشر في صفوف القضاة.

واعتبر التقرير، أن الهيأة المركزية للوقاية من الرشوة، باعتبارها الوكالة المسؤولة عن مكافحة الفساد، تفتقر إلى السلطة لكي تحصل على استجابات ومعلومات من المؤسسات الحكومية، بحيث لاحظ التقرير أن وضع الفساد لم يتغير وبقي على حاله، واستمرت هذه السياسة الحكومة بدون بعد استراتيجي والتزام فعال، في حين عزا التقرير أن انخفاض عدد الشكاوى بخصوص الفساد لعدم وجود تشريعات تحمي المدعين والشهود في قضايا الفساد.

وأكد التقرير، أن الفساد يعم بشكل واسع الشرطة، في الوقت الذي زعمت الحكومة أنها فتحت تحقيقا واسعا في هذه الاتهامات الموجه للشرطة من خلال آلية داخلية، لكنها لم توفر أي معلومات رسمية عن النتائج.

وبخصوص تفعيل مبدأ الشفافية المالية والإفصاح من طرف القضاة والوزراء وأعضاء البرلمان، فإن هذا الإجراء لم يتم تفعيله ولم يطبق بسبب غياب عقابات جزرية وإدارية لعدم الامتثال.

كما انتقد التقرير عدم وجود قانون ينظم حق الوصول إلى المعلومة التي تحتفظ بها المؤسسات العامة، ولا توجد أي آلية لتفعيل هذا الحق الذي تضمنه الدستور الجديد، ونادرا ما توفر المؤسسات العمومية بعض المعلومات للمواطنين وغير المواطنين بما في ذلك وسائل الإعلام الأجنبية، إضافة إلى أن أغلب الموظفين العموميين لم يتلقوا أي تدريب بخصوص الوصول إلى المعلومات، ولا توجد هناك أي أنشطة للتوعية بخصوص هذا الحق.

وأوضح التقرير، أن الجهات الحكومية تنظر إلى أي نشاط تنظمه المنظمات غير الحكومية بعين غير راضية، وتعتبره مساً بسيادة المغرب على الصحراء، خصوصا إذا زار أحد النشطاء الحقوقيين إلى الصحراء.

ووقف التقرير على استمرار التمييز والإساءة المجتمعية والعنف، ولا يزال العنف الزوجي لا يعتبر جريمة، وتتعامل السلطة بشكل بطيئ مع حالات العنف المنزلي، ولا يتم الإبلاغ عن الغالبية العظمى من الاعتداءات الجنسية لاسباب اجتماعية، إضافة إلى أن التحقيق من طرف الشرطة في مثل هذه الملفات يكون انتقائيا، كما أشار التقرير في نفس السياق إقدام الحكومة على تقديم دعم مباشر لـ 50 مركزاً يقدم المشورة لضحايا العنف من النساء.

وأوضح التقرير أن الاعتداء الجسدي لا يزال يشكل خلفية قانونية للحصول على الطلاق، في حين أن القليل من النساء يبلغن السلطات عن الاعتداءات في حقهن، وأغلبهن يفضلن متابعة الإجراءات القانونية في محاكم الأسرة بدلاً من المحكمة الجنائية.

ولم تقم السلطات بعد بفرض قوانين تجرم التحرش الجنسي داخل أماكن العمل، ورغم أن القانون يتيح للضحايا مقاضاة أرباب العمل، فإن عدداً قليلا من النساء يبلغن عن التحرش، وذلك خوفاً من فقدان وظائفهن.

وعلى الرغم من أن الدستور المغربي ينص على أن الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والثقافية متساوية بين الجنسين، إلا أن هناك مشاكل عدة تحول دون حصول المرأة على حقوقها الكاملة، ولا تزال تعاني التمييز، مثال ذلك حسب التقرير هو حصة المرأة في الميراث، وانتقد التقرير كون الدستور لم يعالج قانون الميراث ولا حتى مدونة الأسرة التي تم اعتمادها عام 2004، ولم يغير قانون الميراث.

وبخصوص تسجيل المواليد، وقف التقرير على أن القانون يسمح بمنح الجنسية للأطفال، لكن لا تزال هناك حالات لا تريد السلطات تسجيل الأبناء غير معروفي الآباء، وفي حالات عدة تكون الإجراءات طويلة الأمد ومعقدة، إضافة إلى رفض السلطات في بعض الحالات تسجيل الأطفال بأسماء أمازيغية.

وأضاف التقرير، أن الزواج القسري والمبكر لا يزال مستمراً ورغم أن السن القانوني هو 18 سنة فإن العديد من الآباء والأمهات يوافقن على زواج القاصرات، وفي عام 2011 أفادت وزارة التنمية الاجتماعية أن أكثر من 33 ألف من الفتيات المتزوجات هن دون السن القانوني.

أما فيما يخص الفقر، فأشار التقرير إلى أن مناطق الأطلس المتوسط تشهد نسبة عالية من التهميش والأمية، حيث الغالبية العظمى من الأمازيغ، وتكون الخدمات المقدمة من الحكومة محدودة، وهو ما اعتبره التقرير تمييزاً على أساس اللغة والعرق، كما انتقد المصدر عدم إقدام الحكومة على إصدار أي قانون تنظيمي لتفعيل الطابع الرسمي للأمازيغية التي أقرها دستور 2011 لغة رسمية إلى اللغة العربية.

ووقف التقرير كذلك على أنه رغم التنصيص على الحرية النقابية والحق في التنظيم، فلا تزال فئات معنية من الموظفين الحكوميين محضورين من هذا الحق بما فيهم أفراد القوات المسلحة والشرطة وبعض أعضاء السلطة القضائية، كما أن قانون العمل لا يغطي العمال المنزليين، وقانون الإضراب الذي يحظر الاعتصامات ويجبر على ضرورة الإشعار بعشرة أيام قبل موعد الإضراب، ويسمح في الوقت نفسه بتوظيف عمال بديلين، كما أن للحكومة إمكانية تفريق المظاهرات والاعتصامات التي لم تحصل على ترخيص.

كما أورد التقرير، أن الحكومة المغربية لا تطبق دائما قوانين العمل بسبب عدم وجود ما يكفي من موظفي التفتيش ونقص الموارد البشرية، كما أشاد التقرير باحترام الحكومة للحريات النقابية والحق في المفاوضة الجماعية التي تكون غالبا حول وضعية الأجور والحد الأدنى ووضعية العمل، ووفقا للقانون أصبح بمقدور النقابات التفاوض مع الحكومة حول القضايا العمالية على المستوى الوطني، فقد شهد عام 2012 مقاطعة النقابات الأكثر تمثيلية لجلسات الحوار الاجتماعي مع الحكومة حتى نهاية العام.

ورغم سن القانون لسن 15 سنة كحد أدنى لتشغيل الأطفال، هناك حالات عدة تشير إليها الإحصائيات بخصوص الأطفال الذين يشتغلون في ظروف غير إنسانية، خصوصا في المناطق القروية، في حين لا تنفذ الوزارة بشكل منهجي العقوبات ضد عمالة الأطفال، وذلك بسبب نقص مواردها البشرية، كما أورد التقرير أن عام 2012 قدمت خلاله عدد من الفليبينيات العاملات في المغرب دعاوى ضد أرباب العمل، ومنحن تعويضات.

وتعليقاً على هذا التقرير الذي تصدر وزارة الخارجية الأميركية كل سنة، بمناسبة الاحتفالات بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، قال مصطفى الخلفي وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، إنه رغم ما تضمنه من معطيات إيجابية حول تطور حقوق الإنسان في المغرب شابته مجموعة من "الثغرات الفاضحة".

وأوضح مصطفى الخلفي في تعليق له على مضامين التقرير، أن هذا الأخير تضمن على سبيل المثال فصلا استعرض فيه معطيات تهم مرحلة سابقة عن عام 2013، حيث تهم هذه المعطيات عام 2012 وما قبلها، كما أن التقرير يضيف الوزير عمد إلى تضخيم بعض المعطيات بما لا يخدم صورة وحقيقة التطور الذي عرفته حقوق الإنسان في المغرب.

وأورد كمثال على ذلك، ادعاء التقرير بأن تعيين عمداء الجامعات يتم بعد مصادقة وزارة الداخلية، وكذا الادعاء بممارسة الرقابة على الصحف المحلية، ففي حين أنه لم تتم في عام 2013 مصادرة أية صحيفة وطنية، فضلا عن الادعاءات الخاصة بالولوج إلى المعلومة عبر شبكة الأنترنيت، مشيرا إلى أن حالة الإقفال الوحيدة لموقع إلكتروني لم تكن بطلب إداري، وإنما تمت وفق مسطرة قضائية وبناء على طلب من صاحب الموقع نفسه.

وأشار الخلفي، إلى أن التقرير شابته ثغرات أخرى تتمثل في لجوئه إلى تجاهل بعض المعطيات والمؤشرات الإيجابية المرتبطة بحقوق الإنسان في المغرب، ومن ذلك على سبيل المثال تجاهل معطيات متداولة ومعروفة من سبيل تقديم الحكومة لقانون خاص بحرية الحصول على المعلومة من أجل تنزيل المقتضيات الدستورية، مشيرا إلى أن مشروع هذا القانون كان محل نقاش وطني وموضوع مناظرة وطنية قبل إقراره.

وأضاف الخلفي، أن التقرير عمد كذلك إلى تجاهل نتائج الحوار الوطني حول إصلاح منظومة العدالة وما نص عليه في ما يخص استقلال القضاء، حيث لم يتطرق التقرير إلى هذه النتائج.

كما عمد التقرير بقول الخلفي إلى تجاهل المعطيات الإيجابية المرتبطة بالصحافيين وقطاع الصحافة على العموم، مذكرا في هذا الخصوص بأنه لم تصدر نهائيا عن القضاء في عام 2013 أي أحكام بالسجن أو بدفع غرامات مالية كبيرة في حق الصحافيين، كما لم تتم مصادرة أي صحيفة.

وخلص إلى القول، إن هناك وعيا وطنيا سواء على مستوى السلطات المغربية المختصة والمجلس الوطني لحقوق الإنسان بالعمل لرفع تحديات النهوض بحقوق الإنسان بتعاون وشراكة من الهيآت والمنظمات الوطنية والدولية والأممية، وهو توجه أثمر العمل على التصديق على عدد من الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان والتقدم المسؤول نحو معالجة الاختلالات القائمة أو التجاوزات المسجلة والانفتاح على الآليات الأممية.

Conseil national des droits de l'Homme

كشف أن عدد طلبات التسوية لوضعية المهاجرين غير القانونيين بلغت 12 ألف طلب ما بين يناير وفبراير

اليزمي: العنف ضد النساء انتهاك ممنهج لحقوق نصف ساكنة المغرب وهذا أمر غير مقبول

2/9644

الرباط- عبد الحق أبو ياسر

■ وصف إدريس اليزمي، رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ممارسة العنف ضد النساء، بأنه "انتهاك ممنهج لحقوق نصف ساكنة المغرب"، (50،9 في المائة، بعدد يصل إلى 16،5 مليون نسمة سنة 2012). واعتبر اليزمي خلال افتتاح الدورة السادسة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمس الجمعة بالرباط، استخدام العنف ضد المرأة أمرا "غير مقبول"، داعيا إلى تجند الجميع من أجل مناهضة كافة أشكاله، والقضاء على كل ما من شأنه أن يشكل انتهاكا لحقوق النساء.

واستحضر اليزمي في سياق حديثه عن ظاهرة العنف ضد النساء، نتائج البحث الوطني الأخير حول انتشار هذه الظاهرة بالمغرب، الذي أنجزته المندوبية السامية للتخطيط، والذي خلص إلى أن حوالي 63 في المائة من النساء البالغات، تتراوح أعمارهن بين 18 و64 سنة، مورس عليهن نوع من أنواع العنف، حيث أكد اليزمي في هذا الصدد، على أهمية مشروع مذكرة للمجلس بشأن "مشروع القانون الخاص بمناهضة العنف ضد النساء"، والتي تندرج في إطار اضطلاع المجلس الوطني لحقوق الإنسان باختصاصاته في مجال النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، كما تمثل مساهمة منه في النقاش الدائر حاليا حول مناهضة العنف ضد النساء، يضيف اليزمي.

وتتضمن المذكرة، بحسب رئيس المجلس، جملة من الملاحظات والتوصيات تهم أساسا الإطار المعياري الذي يجدر اعتماده في إعداد القانون والتعريف الدقيق للعنف و أنماطه وكذا جملة من التدابير الدقيقة ذات الصلة بالجوانب الحمائية والزجرية وجبر ضرر الضحايا، وتدابير أخرى ذات طبيعة وقائية تهم الجوانب التربوية والتعليمية لتغيير السلوكات والعقليات من جهة، وتلك المتعلقة بوسائل الإعلام والمندرجة في اختصاصات الهيئة العليا للاتصال السمعي البصري، والهادفة إلى محاربة الصور النمطية تجاه النساء.

إلى ذلك، كشف اليزمي في اللقاء ذاته، أن مجموع طلبات التسوية لوضعية المهاجرين في وضعية غير نظامية المقدمة لدى اللجان المحلية منذ 2 يناير إلى غاية 26 فبراير الماضي بلغ 12034 طلبا وبلغ عدد بطائق الإقامة المسلمة للأجانب الذين قبلت طلباتهم حوالي 100 بطاقة.

وفي نفس المنحى، أفاد اليزمي، أنه وبعد خلق لجنة لدراسة طلبات اللجوء المعترف بها من طرف مكتب مفوضية الأمم المتحدة للاجئين وافتتاح مكتب للاجئين وعديمي الجنسية تابع لوزارة الخارجية تمت دراسة 545 ملفا من أصل 853، موضحا أنه إلى حدود 14 فبراير الماضي تم سحب 428 بطاقة لاجئ من مكتب اللاجئين وعديمي الجنسية و 204 بطائق إقامة من الإدارة العامة للأمن الوطني.

Conseil national des droits de l'Homme

Rapport du Département US sur la pratique des droits de l'Homme dans le monde

Le Maroc a mis en œuvre des mesures positives et importantes

11/11/08

Le Maroc a mis en œuvre des mesures «positives et importantes en 2013» en matière des droits de l'Homme, a déclaré, jeudi, le Chargé d'Affaires à l'Ambassade des Etats-Unis à Rabat, Matthew Lussenhop, à l'occasion de la publication le même jour à Washington du rapport du Département d'Etat sur la pratique des droits de l'Homme dans le monde.

Le responsable américain a cité, à titre d'exemple, «l'engagement du gouvernement marocain de réformer son système d'immigration, et le rôle croissant du Conseil national des droits de l'Homme en tant que défenseur crédible et proactif des droits de l'Homme».

«Les Etats-Unis et le Maroc entretiennent un dialogue de longue date sur les droits de l'Homme, parmi tant d'autres sujets», s'est-il réjoui, en rappelant que Sa Majesté le Roi Mohammed VI et le Président Barack Obama avaient souligné dans le communiqué conjoint ayant sanctionné la rencontre au sommet de novembre dernier à la Maison Blanche, la disposition des deux pays d'«approfondir le dialogue maroco-américain sur les droits de l'Homme, qui a été un mécanisme efficace et utile pour l'échange de vues et d'informations».

Dans son commentaire de la partie réservée au Maroc dans ce rapport, qui est mandaté par le congrès des Etats-Unis depuis 1977, M. Lussenhop a tenu à préciser que «la plus récente réalisation du Maroc dans le domaine des droits de l'Homme, à savoir l'abrogation de l'article 475 du Code pénal, n'est pas incluse dans ce rapport, mais sera abordée dans celui de 2014».

«Cela est dû seulement aux contraintes du temps et aux échéances annuelles pour présenter notre rapport, et ne minimise aucunement l'importance que nous accordons à l'engagement du Maroc dans la protection des femmes et l'égalité des sexes», a-t-il assuré.

Et de souligner: «Nous nous réjouissons de l'étroite collaboration et du soutien du gouvernement marocain lors de la rédaction du rapport 2013 sur les droits de l'Homme. Un grand nombre de ministères et de départements gouvernementaux ont répondu à nos questions et ont fourni des statistiques qui ont contribué à améliorer le niveau des détails présentés dans le rapport de cette année».

Le CNDH perçu comme étant une instance crédible et proactive

Le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) est perçu par les ONGs et le public comme étant une instance «crédible» et «pro-active», souligne le même rapport annuel sur les pratiques des droits de l'Homme dans le monde au titre de l'année 2013, rendu public jeudi à Washington.

«La majorité des ONGs et le public perçoivent le CNDH comme étant une instance crédible et pro-active décidée à la protection des droits de l'Homme, ainsi qu'un vecteur qui s'évertue à redresser les cas individuels», note le rapport de la diplomatie américaine.

(Suite en P.2)

Droit de l'Homme 2/11909

Le Maroc a mis en œuvre des mesures positives et importantes

(Suite de la page 1)

Les Etats-Unis s'étaient, rappelle-t-on, félicités au mois de septembre dernier du rapport élaboré par le Conseil national des droits de l'Homme qui vise à améliorer le cadre juridique dans quatre domaines relatifs aux réfugiés et demandeurs d'asile, aux résidents sans statut légal d'immigré, au trafic des êtres humains et aux immigrés légaux.
Le Département d'Etat a mis en avant également la liberté de mouvement dont jouissent les citoyens marocains sur l'ensemble du territoire national, en soulignant que les autorités marocaines «respectent ce droit» conformément aux dispositions de la constitution. Dans un autre registre, le Département d'Etat met en avant le fait que les autorités marocaines «respectent la liberté d'association» des travailleurs, ainsi que leur «droit de négociations collectives».

Le Département US met en avant la liberté de mouvement dont jouissent les citoyens marocains sur l'ensemble du territoire national

Le Département d'Etat a mis en avant la liberté de mouvement dont jouissent les citoyens marocains sur l'ensemble du territoire national, en soulignant que les autorités marocaines «respectent ce droit» conformément aux dispositions de la constitution.
Le rapport note que les autorités marocaines continuent d'«encourager» le retour à la mère patrie des sahraouis marocains en mettant à leur disposition les documents de voyage nécessaires, en faisant remarquer, à ce sujet, qu'«aucun sahraoui n'a été privé de la liberté de mouvement».
Sur la question de la protection des droits des réfugiés, le rapport du Département d'Etat a souligné la disponibilité et la coopération du Maroc avec le Haut commissariat des Nations Unies pour les réfugiés, «en assurant la protection et l'assistance aux personnes déplacées, aux réfugiés et aux demandeurs d'asile, entre autres».
Le rapport rappelle, dans ce contexte, que le gouvernement marocain avait reconnu le besoin de mettre en place des procédures idoines pour les demandeurs d'asile, conformément aux recommandations du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).
Rappelons, à ce sujet, que le Département avait salué, au mois de septembre dernier, l'initiative de SM le Roi Mohammed VI, visant la réforme du système d'immigration et d'octroi de l'asile, sur la base d'une approche plus juste et plus efficace, en droite ligne des recommandations du CNDH.
Sa Majesté le Roi avait donné Ses Hautes Instructions au gouvernement afin de procéder, sans délai, à l'élaboration et la mise en place d'une stratégie et d'un plan d'action dans la perspective de formuler une politique globale en matière d'immigration.
Les Etats-Unis s'étaient aussi félicités du rapport élaboré par le Conseil national des droits de l'Homme qui vise à améliorer le cadre juridique dans quatre domaines relatifs aux réfugiés et demandeurs d'asile, aux résidents sans statut légal d'immigré, au trafic des êtres humains et aux immigrés légaux.

Conseil national des droits de l'Homme

8/17286

Rapport du Département d'Etat américain sur les droits de l'homme

Maroc: Le CNDH, une instance «crédible» et «pro-active». La liberté de mouvement mise en avant

Algérie : La corruption «généralisée» et les «violations significatives et continues» pointées du doigt

Le Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) est perçu par les ONGs et le public comme étant une instance «crédible» et «pro-active», souligne le Département d'Etat dans son rapport annuel sur les pratiques des droits de l'Homme dans le monde au titre de l'année 2013, rendu public jeudi à Washington.

«La majorité des ONGs et le public perçoivent le CNDH comme étant une instance crédible et pro-active décidée à la protection des droits de l'Homme, ainsi qu'un vecteur qui s'évertue à redresser les cas individuels», note le rapport de la diplomatie américaine.

Les Etats-Unis s'étaient, rappelle-t-on, félicités au mois de septembre dernier du rapport élaboré par le Conseil national des droits de l'Homme qui vise à améliorer le cadre juridique dans quatre domaines relatifs aux réfugiés et demandeurs d'asile, aux résidents sans statut légal d'immigré, au trafic des êtres humains et aux immigrés légaux.

Le Département d'Etat a mis en avant également la liberté de mouvement dont jouissent les citoyens marocains sur l'ensemble du territoire national, en soulignant que les autorités marocaines «respectent ce droit» conformément aux dispositions de la constitution.

Dans un autre registre, le Département d'Etat met en avant le fait que les autorités marocaines «respectent la liberté d'association» des travailleurs, ainsi que leur «droit de négociations collectives».

Le rapport, rendu public jeudi par la diplomatie américaine, note que les autorités marocaines continuent d'«encourager» le retour à la mère patrie des sahraouis marocains en mettant à leur disposition les documents de voyage nécessaires, en faisant remarquer, à ce sujet, qu'«aucun sahraoui n'a été privé de la liberté de mouvement».

Sur la question de la protection des droits des réfugiés, le rapport du Département d'Etat a souligné la disponibilité et la coopération du Maroc avec le Haut commissariat des Nations Unies pour les réfugiés, «en assurant la protection et l'assistance aux personnes déplacées, aux réfugiés et aux demandeurs d'asile, entre autres».

Le rapport rappelle, dans ce contexte, que le gouvernement marocain avait reconnu le besoin de mettre en place des procédures idoines pour les demandeurs d'asile, conformément aux recommandations du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH).

Rappelons, à ce sujet, que le Département avait salué, au mois de septembre dernier, l'initiative de SM le Roi Mohammed VI, visant la réforme du système d'immigration et d'octroi de l'asile, sur la base d'une approche plus juste et plus efficace, en droite ligne des recommandations du CNDH.

Sa Majesté le Roi avait donné Ses Hautes Instructions au gouvernement afin de procéder, sans délai, à l'élaboration et la mise en place d'une stratégie et d'un plan d'action dans la perspective de formuler une politique globale en matière d'immigration.

Les Etats-Unis s'étaient aussi félicités du rapport élaboré par le Conseil national des droits de l'Homme qui vise à améliorer le cadre juridique dans quatre domaines relatifs aux réfugiés et demandeurs d'asile, aux résidents sans statut légal d'immigré, au trafic des êtres humains et aux immigrés légaux.

Le rapport annuel du Département d'Etat américain sur les pratiques des droits de l'homme dans le monde, pointe du doigt la corruption «généralisée» et «le manque de transparence» dans les rouages de l'Etat algérien.

«La corruption généralisée et le manque de transparence dans les appareils de l'exécutif algérien figurent parmi les restrictions majeures aux droits de l'homme» dans ce pays, souligne ce rapport rendu public, jeudi à Washington, par la diplomatie américaine.

Le Département d'Etat signale également trois «violations significatives et continues» des droits de l'homme dans ce pays, à savoir les restrictions à la liberté de réunion et d'association, le manque d'indépendance de l'appareil judiciaire et la persistance des détentions «abusives».

Dans ce rapport, qui consacre plus de trente pages à la situation des droits de l'homme en Algérie, la diplomatie américaine juge que «l'impunité des forces de l'ordre demeure un problème», soulignant que le gouvernement algérien n'a pas fourni d'informations publiques sur les mesures prises contre des fonctionnaires de la police ou des services de sécurité ayant outrepassé leurs prérogatives.

Dans un rapport similaire au titre de la même année, l'organisation Human Rights Watch (HRW) avait assuré que l'Algérie a fait «peu de progrès sur la protection des droits humains», depuis la levée de l'état d'urgence en 2011.

«Les autorités algériennes ont continué à restreindre la liberté de réunion et d'association et à «réprimer les libertés syndicales en ayant recours à des arrestations et à des poursuites judiciaires», avait souligné notamment HRW.

الخلفي يرد على الصبار ويذكره بتواريخ مراسلته حول قوانين مدونة الصحافة لإبداء الرأي فيها

■ الرباط-أحمد الأرقام

863/4

نفى مصطفى الخلفي، وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة، ما صرح به محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في القناة الثانية دوزيم في برنامج « مباشرة معكم» بشأن احتفاظ وزارة الاتصال بالقوانين المتعلقة بمدونة الصحافة، وعدم عرض مسودتها الأولى على أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان للاطلاع عليها، وإبداء الراي فيها.

وقال الخلفي، في المؤتمر الصحافي الذي رعاه عقب انتهاء أشغال المجلس الحكومي، أول أمس الخميس بالرباط، إن ما صرح به الصبار، غير صحيح بتاتا، حيث انخرطت وزارة الاتصال في سياسية التعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان، عبر بعث النسخة الأولى من مشروع المسودة الخاص بالمجلس الوطني للصحافة، وذلك يوم 23 مارس 2012، وهي المسودة التي رد عليها المجلس برسالة شكر توصلت بها الوزارة يوم 10 أبريل من السنة ذاتها.

الخلفي قدم توضيحات حيال تواريخ الإرسال المثبتة في صادرات وواردات إدارة الوزارة، الموجهة للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، إذ أرسل نسخة أخرى لمشروع قانون المجلس الوطني للصحافة، شهر يوليوز 2012، ثم باقي مسودات مشاريع مدونة الصحافة المتعلقة بقانون الصحافة والنشر، وقانون الصحافي المهني، وقانون الصحافة الإلكترونية يوم 26 دجنبر 2012، تحت رقم -12 394 ، مشيرا إلى انه لم يكن ليتحدث في الموضوع، لولا تصريحات الأمين العام للمجلس خلال برنامج تلفزيوني مساء أول أمس في الموضوع، وهي تصريحات مجانبة للحقيقة، يؤكد الخلفي.

وفي ما يتعلق بمصير هذه النصوص القانونية، قال الخلفي إنها مودعة لدى الأمانة العامة للحكومة، وتوجد في مراحلها النهائية من حيث الصياغة وسيتم عرضها على العموم قريبا من أجل مناقشتها في أفق عرضها على البرلمان في دورة أبريل المقبل، مشددا على أهمية التواصل والتعاون مع المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

Conseil national des droits de l'Homme
www.cndh.org.ma

صحيفة الناس

أسئلة

خديجة الرياضي * :

هناك تمييز وقضيتنا الأولى هي احترام كرامة الإنسان

حاورتها: فاطمة سلام

□ وزير العدل والأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان قالا في تصريحات إن "الحكومة لا تميز بين جهات المملكة في المجال الحقوقي" ما تعليقكم على ذلك؟

●● حسب المعطيات التي لدينا هناك فرق. صحيح السياسات القمعية موجودة في جميع مناطق المغرب، ولا احترام لحقوق الإنسان في جهة من المغرب دون أخرى، ولكن خصوصية الصحراء تأتي من النزاع السياسي الموجود فيها، وكذا التيارات السياسية المختلفة التي لديها أفكار وأطروحات مختلفة عن الأطروحات الرسمية، وبالتالي تتعرض للحصار والتضييق من هذا المنطلق. لهذا السبب هناك خصوصية أكبر وهناك اهتمام دولي وزيارات لمنظمات دولية ودبلوماسية بشكل أكبر، لكن هناك تمييز كثير في المجال الحقوقي وجميع المجالات أيضا.

□ ما هي أنواع هذا التمييز، حقوقيا بالخصوص، التي وقفتم عليها خلال اشتغالكم الميداني بمختلف مناطق المملكة؟

●● هناك تمييز من ناحية الامتيازات ومن ناحية الاعتناء، مثلا الأموال التي صرفت في منطقة الصحراء أكثر بكثير من الأموال التي صرفت في مناطق أخرى، وهذا التمييز بدأ منذ بداية هذا الصراع في منتصف السبعينيات، وتحديدا منذ 1975 ونحن نستنكر هذا التمييز الذي يمس أيضا مجالات التشغيل، المجالات الاجتماعية، الاستثمارات وغيرها في مناطق أخرى والتي لها دوافع سياسية، كذلك اقتصاد الريع الذي انتشر بشكل كبير في مناطق الجنوب نظرا للأموال التي تتدفق عليها، والدولة تغض الطرف على العديد من انتهاكات نهب المال العام واستفادة العديد من المسؤولين وذوي النفوذ والأعيان، إلى غير ذلك، هذا كله معروف ووضعت فيه تقارير عديدة، يعني الوضعية في منطقة الصحراء مختلفة عن الوضعية في المناطق الأخرى، مع ذلك، وإن كان القمع في كل المغرب، قمع الحريات، منع الجمعيات، الاعتقال السياسي، فإن عدد المعتقلين السياسيين بالصحراء أكبر باستثناء المعتقلين الإسلاميين الذين اعتقلوا في إطار ما يعرف بمحاربة الإرهاب وهم بالعشرات وربما بالمئات، وعدد الجمعيات الصحراوية الموجودة بالصحراء الأغلبية الساحقة منها لا تملك وصل الإيداع، وهذا مختلف عن بقية مناطق المغرب، كذلك هناك ضغط على السكان من أجل عدم كراء مقرات للجمعيات بالمناطق الصحراوية، وهناك خروقات خاصة بتلك المناطق، وعدد المعتقلين السياسيين بالصحراء أكبر.

□ هل يعود هذا التمييز برأيكم لكون قضية الصحراء القضية الوطنية الأولى؟

●● من الناحية الحقوقية لا نستعمل مصطلحات القضية الأولى أو الثانية، كل قضايا حقوق الإنسان واحدة واحترام كرامة الإنسان هي القضية الأولى في المغرب.

* الرئيسة السابقة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان

Conseil national des droits de l'Homme

de la ville. s'intégrer. La revendication le- journée mondiale de la triso-

La violence contre les femmes au centre des débats à Tétouan

La ville de Tétouan a abrité, récemment, une journée d'étude sur la lutte contre les violences faites aux femmes, à l'initiative de la cellule de prise en charge des femmes et enfants victimes de violences à la Cour d'appel de Tétouan.

Cette rencontre organisée en partenariat avec la Commission régionale des droits de l'Homme (CRDH) de Tanger-Tétouan, vise à enrichir le débat sur le projet de loi contre la violence faite aux femmes, ainsi que sur les moyens de renforcer les acquis du Maroc en matière de promotion du rôle des femmes dans la société et d'amélioration de leur situation, conformément à l'esprit de la constitution.

Les intervenants lors de cette rencontre ont indiqué que la protection des droits des femmes nécessite une approche intégrée couvrant les aspects juridique, pédagogique et pratique, avec la participation de l'ensemble des secteurs suivant une stratégie nationale, afin de mettre fin à l'impunité des auteurs des violences contre les femmes.

Les participants ont aussi estimé que le Maroc doit tirer profit de ses acquis en matière de démocratie, de droits de l'Homme et de réforme des institutions et adopter une loi forte pour la lutte contre la violence à l'égard des femmes, conformément au référentiel universel des droits de l'Homme, de manière à protéger les femmes victimes de violences et consacrer la place de la femme en tant que composante essentielle de la société et de la famille.

La journée d'étude a examiné trois axes, à savoir "La violence comme mécanisme d'exclusion des femmes", "La violence à l'égard des femmes et l'impunité" et "L'approche judiciaire et juridique du phénomène à travers l'exemple de la cellule de prise en charge des femmes et enfants victimes de violences".

La rencontre a été marquée par la présentation du rapport du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) sur le projet de loi relatif à la violence faite aux femmes.

MAP

Conseil national des droits de l'Homme